مجلس النواب يستعرض تقريراً بشأن الحسابات الختامية للموازنات العامة للعام المالي 2010م

صنعاء/سبأ

استعرض مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي جانباً من تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنات العامة للعام المالي 2010م.

حيث بينت اللجنة في تقريرها الآلية التي اتبعتها في دراسة تلك الموازنات باستعراض المؤشرات والأرقام التي أظهرتها الحسابات الختامية 2010م وكذا استعراض تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن نتائج مراجعته للحسابات الختامية لموازنات ذات العام وتوجيه الأسئلة والاستفسارات وطلب المزيد من البيانات والمعلومات والإيضاحات من الجهات المنفذة للموازنات.

وأوضحت اللجنة أنها وجهت الجهات الحكومية بالاختلالات التي رافقت تنفيذها لموازنات 2010م والتي أوردها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقاريره، وطلبت اللجنة إيضاحات مكتوبة من تلك الجهات بشأن ذلك، مبينة أنه تم اختيار عينة من الجهات تم الوقوف على أوضاعها وأنشطتها بصورة فاحصة وتشخيص أوجه الخلل القائمة فيها واقتراح المعالجات اللازمة لها.

كما بينت اللجنة أنها دعت مسؤولي عدد من الجهات لاستعراض ومناقشة ما جاء في تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وكذا ما تضمنته ردود جهاتهم على الأسئلة والاستفسارات الموجهة من اللجنة، وذلك بحضور ممثلين عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وكذا ممثلين عن وزارة المالية في عدد من الاجتماعات التي عقدتها اللجان الفرعية المنبثقة عنها.

وذكرت اللجنة في تقريرها أن اللجان الفرعية المنبثقة عنها قامت بتقييم نتائج الاجتماع بمسؤولي الجهات وتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف بين ما أورده الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقاريره وردود وإيضاحات مسؤولي تلك الجهات وإعداد مشاريع تقارير اللجان الفرعية والتي تضمنت تحليلاً للأرقام والمؤشرات التي أسفر عنها تنفيذ موازنات عام 2009م مقارنة بالمستهدف في الموازنات مع إبراز الاختلالات التي ظهرت من واقع عملية الدراسة التي قامت به اللجان الفرعية.

ولفتت اللجنة إلى أنه وفقاً لما أورده الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقاريره عن الحسابات الختامية واختتام تلك التقارير بالتوصيات الهادفة إلى معالجة الاختلالات وجوانب القصور التي رافقت تنفيذ الموازنات العامة، وسيواصل المجلس استعراضه للتقرير تباعاً.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه، وسيواصل المجلس أعماله صباح اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

رئاسة الوزراء تستهجن اقحام باسندوة في جريمة اغتيال الحمدي

صنعاء/سبأ

استهجن مصدر مسؤول في مكتب رئيس الوزراء، ما أوردته بعض المواقع الاخبارية الإلكترونية من افتراءات واستنتاجات خاطئة، المحت فيها إلى قيام الاخ المناضل محمد سالم باسندوة ،بصياغة البيان الخاص بحادثة اغتيال الرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي، فضلاً عن السعي إلى إقحام شخص رئيس الوزراء في هذه الحادثة البشعة عبر الترويج بأنه كان متواجداً في المكان الذي يعتقد انه تم فيه اغتيال الشهيد الحمدي .

وأوضح المصدر في بلاغ صحفي، أن محاولة إقحام الأستاذ باسندوة في هذه القضية الشائكة ، هي محض افتراء ويجافي الحقيقة جملة وتفصيلاً .. مؤكداً بهذا الخصوص ان المناضل محمد سالم باسندوة رئيس الوزراء لم يكن متواجدا داخل الوطن أثناء تلك الحادثة المشئومة، وكان وقتها مكلفٍ في مهمة عمل خارجية باعتباره في تلك الفترة وزيراً للتخطيط والتنمية، ولم يعود حينها إلى الوطن إلا بعد ستة أيام من اغتيال الشهيد إبراهيم الحمدي وأخيه عبدالله.

وعبر المصدر عن أسفه لوقوع بعض المواقع الإلكترونية في خانة الترويج لمثل هذه الإشاعات المغرضة والتي تندرج ضمن الحملة الشعواء التي يتعرض لها المناضل باسندوة، منذ ترأسه لحكومة الوفاق الوطني والرامية إلى النيل من شخصه والتشويش على تاريخه النضالي ونظافة اليد التي عرف بها في مختلف المواقع القيادية التي شغلها في مسيرة حياته المهنية والقيادية .. داعياً تلك المواقع وغيرها من الوسائل الإعلامية إلى تحري الدقة واستشعار المسؤولية الأخلاقية في كل ما يتم نشره من أخبار أو تقارير بما يحفظ للسلطة الرابعة شرف قدسيتها ودورها المحوري في محاربة الفساد وكشف الحقائق بالارتكاز على وثائق أو النقل عن مصادر معروفة بحياديتها وصدقها واحترامها لنفسها وللآخرين.

حضر اختتام اللقاء الموسع لقادة القوات المسلحة

رئيس الوزراء: الحكومة لن تتوانى عن تقديم كافة اشكال الدعم لتطوير القوات المسلحة وتحديثها

اليمنيون أثبتوا حكمتهم باللجوء إلى الحوار وتجنيب الوطن الانزلاق نحو المجهول

صنعاء /سبأ

حضر رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة أمس بصنعاء حفل اختتام اعمال اللقاء الموسع لقادة القوات المسلحة، الذي عقد على مدى يومين بمشاركة مستشاري القائد الأعلى للقوات المسلحة ومساعدي وزير الدفاع ورؤساء الهيئات وقادة القوى والمناطق والمحاور والوحدات والمنشآت التعليمية العسكرية تحت شعار «من أجل استكمال هيكلة القوات المسلحة وإعادة بناءها وتنظيمها وخلق البيئة الأمنية المواتية لنجاح مؤتمر الحوار الوطني وتنفيذ مخرجاته».

وفي ختام اللقاء الذي حضره وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد ورئيس هيئة الأركان العامة اللواء الركن أحمد علي الأشول، ألقى الأخ رئيس مجلس الوزراء كلمة عبر فيها عن الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء الفريق الأردني الشقيق والفريق الأمريكي الصديق على جهودهم المبذولة في مساعدة اليمن في إعادة هيكلة القوات المسلحة.. مثنيا على قيادة وزارة الدفاع ورئاسة الأركان العامة على الخطوات الإيجابية لبناء وتنظيم وتحديث المؤسسة الدفاعية.

وخاطب الاخ باسندوة قادة القوات المسلحة بالقول :» أنتم أيها الفرسان الأشاوس الابطال، يعقد الشعب آماله عليكم للحفاظ على وحدته الوطنية، وبسط سيادة الدولة على كل جزء في الوطن».

وحث منتسبي المؤسسة الدفاعية والامنية على الحفاظ على وحدة الصف.. وقال « وحدتكم الوطنية هي التي ينبغي ان تجسد الوحدة الحقيقية للوطن».

وأضاف: «أرى في وجوهكم الخير وأتمنى أن أرى اليمن من خلالكم قوة فاعلة في المنطقة، وهذا حلمي الدائم في رؤية اليمن آمنا ومستقرا ومزدهرا، وأتمنى السير بوطننا إلى الأمام ليصدق قول الرسول صلى الله عليه وسلم (أتاكم أهل اليمن.. هم ألين قلوبٌ وأرق أفئدة..الإيمان يمان والحكمة يمانية).

وأكد رئيس الوزراء أن الحكومة لن تتوانى عن تقديم كافة اشكال الدعم والمساعدة اللازمة للقوات المسلحة والامن، ومساعدة وزارة الدفاع في جهودها التطويرية والتحديثية للقوات المسلحة. وتحديثها.

ولفت الاخ باسندوة إلى أن اليمنيين ومن خلال اللجوء الى الحوار أثبتوا أنهم أهل حكمة حين قبلوا بالتسوية السياسية وجنبوا الوطن الانزلاق نحو الهاوية والمجهول، وتمكن اليمن من تقديم النموذج في دول الربيع العربي.

ونوه بدور الشباب في صناعة التغيير .. وقال « علينا ان نتذكر دور الشهداء منهم والجرحى، وان نعمل على رعاية اسر الشهداء وتوفير العلاج اللازم للمصابين والجرحى حتى يتماثلوا للشفاء».

وخاطب رئيس الوزراء الحاضرين بالقول» اجعلوا ولاءكم لله ثم للوطن والشعب، لأن الوطن هو الباقي والاشخاص زائلون، واجعلوا نواياكم خالصة لله أولا وللوطن والشعب ثانيا، ويجب أن نعوض شعبنا ما عاناه ويجب أن يعيش أبناؤنا في أمن واستقرار ورفاه»..

وتمنى الاخ باسندوة في ختام كلمته للجميع التوفيق والنجاح لما فيه خير ومصلحة الوطن.

من جانبه اوضح وزير الدفاع ان الهياكل والوثائق التي سيتم إعدادها ستجري لها مراجعة استراتيجية كل خمس سنوات لتقييمها وتحديثها وفقاً لمقتضيات ومستجدات الواقع.

واشار إلى أن القوات المسلحة كيان واحد ولن يسمح بأن يؤثر عليها احد أو يمزق كيانها..أو الإساءة إليها أو إلى قاداتها..داعياً القادة إلى تحمل مسؤولياتهم الكاملة أمام الله والوطن والشعب والقيادة السياسية العليا ومراعاة مرؤوسيهم.

وأكد وزير الدفاع أن قادة القوات المسلحة اليوم لديهم الصلاحيات الكاملة في قيادة وإدارة وحداتهم وبحسب ما يقتضية الموقف العسكري والأمني .

وقال: إن النصر الذي تحقق ضد انصار الشريعة هو بفضل إرادة القيادة السياسية والثقة والصلاحيات التي منحت لوزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة..مؤكداً أن القوات المسلحة بخير وتؤدي مهامها في حماية الأمن والاستقرار وحماية سيادة الوطن والحفاظ على النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية.

من جهته نوه مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الدفاع والأمن اللواء علي محسن صالح إلى أهمية التعامل بحزم وقوة وأن يكون الجميع على قلب رجل واحد في تنفيذ المهام والواجبات.

واشار إلى أن قادة القوات المسلحة هم المعنيون بتنفيذ رؤية القيادة السياسية والعسكرية والتي كان لها الدور الأكبر في الخروج من تداعيات الأزمة .. وشدد على القادة بأن يكونوا حكماء وأن يراعوا حقوق الناس وعدم ترك أية مبررات بحيث يكون القائد بمثابة الأب الذي لا ينحاز أبداً طالما وأن الوطن يستدعي أن نكون جنوداً أوفياء.. متمنيا للقادة التوفيق والنجاح في تنفيذ مهامهم.

وصدر عن اللقاء الموسع بيان ختامي عبر من خلاله المشاركون عن التقدير الكبير للدور الفاعل الذي قام به المشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة في انهاء الانقسام والعمل على التئام المؤسسة الدفاعية وتسييجها بقرارات رئاسية عسكرية عززت من جهود إعادة التنظيم والبناء الاحترافي النوعي للمؤسسة الدفاعية على أسس وطنية ومهنية عسكرية.

كما عبر المشاركون عن الشكر والتقدير لحكومة الوفاق الوطني برئاسة الأخ محمد سالم باسندوة رئيس مجلس الوزراء على اهتمامها بالقوات المسلحة ليتكامل مع رعاية الأخ رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة الذي يولي المؤسسة الدفاعية جل الرعاية والاهتمام معبرين عن الشكر للأشقاء من الأردن والأصدقاء الأمريكان على دورهم في إنجاح عملية الهيكلة.

ورفع قادة القوات المسلحة المشاركون في اللقاء برقية الى رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئاسة وأعضاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل باسم منتسبي القوات المسلحة المرابطين على امتداد خارطة الوطن أكدوا فيها التزام واصرار منتسبي المؤسسة الدفاعية على الانتصار لإرادة وخيارات الشعب في التغيير الديمقراطي السلمي وخلق الشروط الدفاعية والأمنية اللازمة لاستمراره ونجاحه والوصول الى الغايات الوطنية التي يرتضيها الشعب.. مشيرين الى ان عملية الاصلاح والتحديث واعادة الهيكلة والبناء والتنظيم العسكري للمؤسسة الدفاعية تسير بوتيرة عالية وفق رؤية ونهج عمل مؤسسي علمي منظم يجعل من المؤسسة الدفاعية مرتكزاً أساسياً في منظومة التغيير وبناء اليمن الجديد والدولة المدنية الحديثة.

وأشار قادة القوات المسلحة في برقيتهم الى أن الحوار الوطني بلغ اليوم مرحلة متقدمة في ظل أوضاع معقدة تهدد العملية الحوارية والذي يضع أمام القوات المسلحة مهاماً جسيمة في صنع مقومات النجاح المنشود لتؤكد وقوفها الكامل مع السياسة الرشيدة لقيادة الوطن ممثلة بالأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة كما تجدد لجماهير الشعب اليمني التزامها الدستوري وحياديتها المطلقة في أداء مهامها العسكرية.

وأوضح قادة القوات المسلحة بأن المؤسسة الدفاعية اليوم تعتز أيما اعتزاز بكونها أصبحت مؤسسة وطنية تتجسد مهامها في حماية سيادة الوطن ومكاسب العمل السلمي للشعب كما يزيدها فخراً واعتزازاً أنها تحمي تجربة ديمقراطية فريدة يسير بها الشعب وقيادته الرشيدة نحو اليمن الجديد من خلال مؤتمر الحوار الوطني الذي يرسي تجربة فريدة في المنطقة تقوم على صيغة جديدة للتعايش والتوافق بحيث يتسع الوطن لكافة أبنائه.

وزير الدفاع: القوات المسلحة "كيان واحد ولن يسمح بأن يؤثر عليها أحد أو يمزق كيانها

مشيرين الى الآمال الكبيرة المعقودة على مؤتمر الحوار من قبل ابناء الشعب من أجل رسم وجه اليمن الجديد ومستقبله الأكثر بهاءً واشراقاً وازدهاراً.. ودعوا المتحاورين ان يكونوا عند مستوى ثقة الشعب في المضي قدماً الى حيث يجب ان يسيروا بالوطن وان يترفع الجميع عن الصغائر والاقبال على المشاريع الكبرى التي تجمع وتوحد قوى اليمنيين لبناء اليمن الجديد.

وأكد البيان الختامي في توصياته على أهمية المضي قدماً بعملية الاصلاحات والهيكلة باعتبارها خياراً استراتيجياً تحتمه احتياجات الوطن الدفاعية والأمنية واستحقاقاً استوجبته متغيرات الواقع واحتياجاته المستقبلية في قوات مسلحة احترافية مقتدرة تقف على مسافة واحدة من كل الاحزاب والتنظيمات السياسية ولاؤها المطلق لله والوطن والشعب.

ونوه المشاركون في البيان الختامي إلى ان القوات المسلحة مؤسسة دفاعية وطنية سيادية تكمن رسالتها الدستورية في حماية الوطن والدفاع عن سيادته وتهيب بكافة التيارات والمكونات السياسية والحزبية العمل على ترسيخ مبدأ حياديتها نهجاً وسلوكاً وعدم اخضاعها للاستقطابات والتأثيرات الفكرية الحزبية والسياسية والولاءات الضيقة وكل عمل غير مشروع يتنافى مع ولائها ويضر بوحدتها الوطنية ومهنيتها واقتدارها الدفاعي.

كما ثمن المشاركون جهود وتضحيات وبطولات الشرفاء من ابناء الشعب المشاركين بفعالية الى جانب مؤسستي الدفاع والأمن في التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة وأعمال التخريب ويشيدون بدور ومكانة المثقفين والاعلاميين والنخب السياسية الوطنية والاكاديمية في المجتمع ويؤكدون أهمية هذا الدور في بناء اليمن الجديد وتعزيز مقومات أمنه واستقراره وسلمه الاجتماعي ونشر قيم المحبة والتسامح والتعدد والحوار وصيانة الحقوق والحريات العامة المدنية والسياسية.

وأوصى اللقاء قادة القوات المسلحة بسرعة تنفيذ التوجيهات الجديدة لإستيعاب المبعدين والمحالين الى التقاعد قسراً وتمكينهم من أداء دورهم وواجبهم العسكري في خدمة الوطن والشعب والدفاع عن منجزاته، واتخاذ التدابير والاجراءات العسكرية اللازمة لتطوير وتحديث وتحسين مستوى اداء القوات المسلحة في كافة الجوانب العسكرية عملياتياً وتدريبياً ومعنوياً وبشرياً وادارياً ولوجستياً لمختلف صنوف القوات المسلحة بما يضمن الكفاءة القتالية والاحترافية العسكرية للمؤسسة الدفاعية.

وأكد البيان الختامي ضرورة قيام قادة القوات المسلحة بمختلف مستوياتهم القيادية بتفعيل القوانين والأنظمة واللوائح العسكرية بهدف رفع الحس القانوني والانضباط العسكري والعمل على استكمال ملكات وحدات التأمين القتالي وتأمينها بالمعدات والوسائل اللازمة ووضع خطة دقيقة لتحصين القوات المسلحة من اي اختراقات وضمان الحفاظ على سرية المعلومات وأمن المنشآت وتفعيل دور الاستطلاع التكتيكي والتعبوي والاستراتيجي.

وشدد على أهمية العمل على تحسين الحياة المعيشية لمنتسبي القوات المسلحة من خلال منحهم كافة الاستحقاقات القانونية وقيام القادة بضبط الجوانب المالية والادارية في وحداتهم.

وأهاب اللقاء الموسع بالقادة بأن يكونوا عند مستوى المسئولية في الاستيعاب الكامل والدقيق لمضامين توجيهات القيادة العسكرية العليا وقيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة وتحويلها الى واقع عملي من خلال الحفاظ على الاستعداد الدائم واليقظة المستمرة واجراء الصيانة الدورية للأسلحة والمعدات والتفتيش عليها والحفاظ على ممتلكات ومنشآت القوات المسلحة والعهد والالتزام بالتقاليد العسكرية وفي مقدمتها الانضباط العسكري واحترام الأقدمية والحفاظ على المظهر العسكري وتواجد القادة في مقرات اعمالهم ومعالجة الاختلالات الادارية والمالية وتفعيل دور البريد العسكري.

كما شدد اللقاء على منع طباعة اي وثائق تخص القوات المسلحة في المطابع المدنية حفاظاً على الاسرار العسكرية.

هذا وكان اللقاء الموسع لقادة القوات المسلحة قد واصل جلسات أعماله صباح الأمس بحضور وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة حيث قدم المفتش العام للقوات المسلحة رئيس لجنة تنظيم وتقييم أعمال فرق الهيكلة اللواء الركن محمد علي القاسمي تقريراً استعرض فيه اعمال الهيكلة والأسس والمرجعيات التي تم الاعتماد عليها.

وأشار المفتش العام الى ان اجراءات الهيكلة تسير وفقاً لرؤية لجنة الشؤون العسكرية حول اعادة بناء وهيكلة القوات المسلحة والخطة الزمنية للاجراءات التنفيذية لها.. مستعرضاً الاجراءات التي تمت بدءاً من تشكيل فريق اعادة الهيكلة ومروراً بعقد الندوة العسكرية الاولى لإعادة هيكلة القوات المسلحة وما تلاها من تشكيل لجنة لدراسة وفحص وثائق ومخرجات الندوة والتي اصبحت لجنة لتنظيم وتقييم اعمال الهيكلة وما استخلصته من رؤى حول اعادة هيكلة القوات المسلحة ابتداءً من هيكلة قيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الاركان العامة لهيئاتها ومواردها والوقوف امام المقترحات الخاصة بإعادة التقسيم الجديد لمسرح العمليات وتحديد الحجم الامثل للقوات المسلحة ونسب توزيعه.

وأشار اللواء القاسمي في تقريره الى ان كافة الجهود التي بذلت على طريق اعادة الهيكلة تكللت وتوجت بصدور القرار الجمهوري رقم 104 لعام 2012م بشأن تحديد المكونات الرئيسية للهيكل التنظيمي للقوات المسلحة وتحديد السلطة القيادية وتسلسلها وكذا تقسيم مسرح العمليات الى سبع مناطق عسكرية.. منوهاً الى ما حدده القرار في مادته الثالثة من مهام واقتضت تشكيل 6 فرق مساعدة تخصصية شكلت من اختصاصيين من الدوائر المعنية بوزارة الدفاع والتي تم تشكيلها وتحديد مهامها واختصاصاتها في كافة الجوانب العملياتية واللوجستية والقانونية والادارة البشرية والتدريب والمالية الى جانب تكليف لجان متخصصة لإعداد مشاريع السياسة الدفاعية والاستراتيجية العسكرية والعقيدة العسكرية والتي تم رفعها بصورتها النهائية للتوقيع عليها من وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

كما تطرق المفتش العام إلى مشروع قانون القوات المسلحة ولائحته التنظيمية ومشروع قانون خدمة الضباط ومشروع قانون خدمة الأفراد وكذا مراجعة معظم القوانين واللوائح المنظمة للعمل في القوات المسلحة.

وأكد ضرورة تعاون الجميع في استكمال انجاز المهام المحددة.. معبراً في ختام كلمته عن الشكر والتقدير للخبراء من الأشقاء الأردنيين والأصدقاء الأمريكان على مشاركتهم الفاعلة وتسخير خبراتهم وتقديم المساعدة والمشورة اللازمة لفرق الهيكلة وكذا لرئيس وأعضاء فريق الهيكلة والفرق الاختصاصية على جهودهم المبذولة في انجاز مهام وأعمال الهيكلة.

كما قدم مساعدو وزير الدفاع ورؤساء الهيئات وقادة المناطق والقوى والوحدات والمنشآت التعليمية العسكرية مداخلات ومناقشات جادة وشفافة تركزت حول مجمل المهام التخصصية والقضايا المرتبطة باستكمال مهام إعادة هيكلة القوات المسلحة والتي ادرجت ضمن المهام الآنية التي تم وضعها أمام القادة لتنفيذها خلال المرحلة الثانية من العام التدريبي 2013م.

وأكد القادة ضرورة ترجمة هذه المهام ومعالجة الاختلالات القائمة والعمل بمسؤولية من أجل بناء وتنظيم القوات المسلحة وضمان حياديتها القائمة بحيث تؤدي مهامها في إطار الدستور والقانون.. وبحيث يتم تقييم هذه المهام في اللقاء الموسع للقادة القادم بإذن الله.

المشاركون يؤكدون وقوفهم "الكامل مع القيادة السياسية والحيادية في تنفيذ المهام العسكرية